

أحمد الزبير السنوسي



كان أحمد السنوسي، الذي ولد في عام 1934، أقدم سجين رأي في ليبيا. وهو الآن مدافع قوي عن الوفاق الليبي.

حكم عليه بالإعدام في عام 1970 لمحاولة الانقلاب ضد الدكتاتور معمر القذافي، الذي كان قد أطاح بالملك الأول والوحيد لليبيا، الملك إدريس، في عام 1969، ولقد قضى السنوسي ما مجموعه 31 عاما في السجن. عانى خلال فترة سجنه من التعذيب وظل 9 سنوات في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة جدا لدرجة انه كان لا يستطيع حتى الوقوف بشكل مستقيم فيها. وقد خفف حكم الإعدام الصادر بحقه في عام 1988 وأطلق سراحه في عام 2001 من سجن أبو سليم سيء السمعة إلى جانب العشرات من السجناء السياسيين الآخرين.

يصف السنوسي نظام القذافي بـ 42 عاما من المعاناة والقهر والفساد الذي طمس الهوية الليبية. وهو ما كان دافعا له ليسعى للإطاحة بالقذافي، حيث يقول بأنه كان عليه اعطاء الناس حرية الاختيار بين نظام ملكي ونظام جمهوري دستوري لأنه شهد تدمير الدول من قبل الحكم العسكري في سوريا والعراق. ويعتقد أن من طبيعة الديكتاتوريات العسكرية انتهاك حقوق الإنسان وقمع الشعب.

عندما ساهمت الانتفاضة الشعبية المدعومة من حلف شمال الاطلسي في الاطاحة بالقذافي في عام 2011، تولى السنوسي مسؤولية السجناء السياسيين كعضو في المجلس الوطني الانتقالي (NTC) والذي كان يعتبر الحكومة الفعلية في ليبيا حتى انتخابات 2012.

أصبح السنوسي، وهو زعيم قبلي محترم، بمثابة القلب النابض للحركة الفيدرالية في ليبيا، على خلفية الانفلات الأمني وعدم الاستقرار حيث تنافست الفصائل للسيطرة على البلاد بالسلاح. تم انتخابه في عام 2012، كقائد في المجلس الانتقالي لبرقة من قبل 3000 مندوبا من المنطقة. ولقد أعلن هذا المجلس عن نفسه باعتباره أعلى درجة من درجات الحكم الذاتي للمنطقة، رغم عدم تمتعه بأي قوة قانونية أو عسكرية.

ونظرا لكون الاقتتال في ليبيا قد خرج عن مساره الأولي نحو الديمقراطية - حيث يوجد بالبلاد حاليا حكومتين، في طرابلس وطبرق، كما ثبتت الدولة الإسلامية قدمها في الشرق، فقد دعا السنوسي إلى عملية شاملة للمصالحة باعتبارها السبيل الوحيد للسلام. حيث يناهض المزيد من التدخل العسكري، ويؤيد إجراء استفتاء شعبي لاتخاذ قرار بشأن شكل الدولة الليبية المستقبلية.

تتمحور رؤيته الخاصة حول حكومة اتحادية مركزية يكون الحكم فيها مستقلا للمحافظات الليبية الثلاث طرابلس، وبرقة وفزان. وهو مؤيد قوي لإعادة إحياء دستور عام 1951، على أساس أن الفيدرالية كانت تعتبر هي العرف السائد في ظل النظام الملكي الدستوري للملك إدريس. على الرغم من كونه حفيد ابن عم الملك، فإنه لا يحبذ العودة إلى النظام الملكي.

شارك السنوسي البرلمان الأوروبي، وشبكة جائزة ساخاروف وغيرها من المنظمات الدولية في مناقشة المجتمع الدولي لمساعدة ليبيا على بناء المؤسسات التي تحتاج إليها لضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان لشعبها كافة.